الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.37

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
26 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرالتا (نائب الرئيس) . . . . . (باراغواي)

المحتويات

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-58776 (A)

في غياب السيد ماجور (هولندا)، تولى السيد بيرالتا (باراغواي)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع) (A/63/12 و Add.1 و A/63/321)

١ - **السيد يانغ جين - هو** (جمهورية كوريا): قال إن وفده قدَّر كثيراً مناقشات واستنتاجات الدورة التاسعة والخمسين للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ويرحب بلده باعتماد الاستنتاج العام بشأن الحماية الدولية، الذي يؤكد على الحلول الدائمة مثل الإعادة الطوعية، والإدماج المحلي، وإعادة التوطين. وأضاف أن الزيادة الأخيرة في الهجرة المختلطة تتطلب نهجاً مبتكرة. ويعد التعاون المحسن بين الدول الأعضاء والوكالات الدولية، مثل مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، علامة مشجعة.

٢ - وقال إن بلده يؤيد بشدة إصلاح المفوضية، بما في ذلك إعادة تنظيم مقرها ونقل وظائف معينة إلى بودابست، والذي من شأنه أن يقلل من التكاليف الإدارية. كما أن إضفاء الطابع اللامركزي والطابع الإقليمي من شأنه أن يضع تقرير السياسات قريباً من الميدان. وتسير الإدارة القائمة على النتائج أيضاً بصورة جيدة: فقد أُدخل برنامج تحقيق نتائج Focus، واستُهلت مبادرة تقييم الاحتياجات على المستوى العالمي. غير أن الإصلاح ليس هدفاً في حد ذاته؛ وأعرب عن أمله في أن تواصل المفوضية إطلاع الدول الأعضاء على التطورات في الميدان.

٣ - وقال إن وفده يشعر بالقلق من الأنباء المتكررة التي تقول إن البلدان تعيد اللاجئين قسراً لأسباب أمنية. فحماية اللاجئين ليست عملاً سياسياً، وينبغي لجميع الدول أن تتمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية. ويعد التوسع في إعادة تصنيف ملتمسي اللجوء واللاجئين وإطلاق الأوصاف على اللاجئين من الأمور التي تبعث على القلق أيضاً وتهدد بتضييق مفهوم اللاجئين. وعلى المستوى المحلي، تقوم جمهورية كوريا بتعديل قانون مراقبة الهجرة من أجل تحسين نظام اللجوء ومعاملة اللاجئين وملتمسي اللجوء,

٤ - **السيد الشامي** (اليمن): قال إن بلده كان من أوائل الدول التي صدَّقت على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وقد نفَّذ اليمن أحكام هذين الصكين وفقاً لمبادئه الإسلامية والعربية. ومنذ أوائل عقد التسعينات، استقبل بلده عشرات الآلاف من اللاجئين القادمين من القرن الأفريقي، ولا سيما من الصومال. وأضاف أن الأرقام التي قدمتها المفوضية تبيِّن أن تهريب اللاجئين عبر خليج عدن قد تضاعف ثلاث مرات في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٧ وآب/أغسطس ٢٠٠٨. وعلى الرغم من الإمكانيات المتواضعة لهذا البلد، فقد كفل اليمن لهؤلاء اللاجئين كافة حقوق التنقل والعمل والرعاية الصحية. وهو بذلك يتعاون مع الوكالات الدولية ذات الصلة. ويعمل اليمن أيضاً على إيجاد حلول للأسباب الجذرية عن طريق تحقيق المصالحة في النزاع القائم في الصومال. وقد استضاف اليمن عدداً من الاجتماعات ذات الصلة، وكان آخرها المؤتمر الإقليمي الذي عُقد يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٥ - ونتيجة لهذه الهجرة، يواجه اليمن أعباءً اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية كبيرة. ويرحب اليمن بالجهود التي تبذلها المفوضية ويتطلع إلى التعاون معها في المستقبل.

ويرحب بالجهود الرامية إلى إصلاح المفوضية وزيادة فعاليتها والموارد المتاحة لها. ومن المهم إيجاد حل للنزاع في الصومال. وأخيراً، نظرا لحجم المشكلة، يحث اليمن الجهات المانحة على زيادة دعمها للدول المستضيفة للاجئين.

٦ - **السيد بورغ** (مالطة): قال إن بلده يتأثر كثيراً بالهجرة غير الشرعية وبتهريب الأشخاص في البحر المتوسط. وقد أدت السفن غير الصالحة التي يستخدمها أولئك المهاجرون إلى خسائر كبيرة في الأرواح. وأضاف أن تهريب الأشخاص في هذه المنطقة يأتي على حساب اللاجئين الحقيقيين والأشخاص الذين يستحقون وضعاً إنسانياً بموجب القانون الدولي. وقد زاد عدد اللاجئين الذين استقبلتهم مالطة بما يقرب من ٥٠ في المائة على مدى العام السابق. وخلال هذا الوقت، استقبلت مالطة أعلى نسبة من طالبي اللجوء في أوروبا وكان لديها أيضاً أعلى معدل للقبول. وقال إن مالطة دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وطرف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين، وعضو في المنظمة الدولية للهجرة. وهي ملتزمة تماماً بالوفاء بتعهداتها تجاه اللاجئين.

٧ - غير أن مالطة دولة جزرية صغيرة لديها كثافة سكانية عالية وقدرة محدودة على الاستيعاب، ولا يتناسب العبء الواقع عليها مع حجمها. ويواجه هذا البلد مشكلة أخرى بسبب نقص الموارد البشرية والمالية، وهذا لا يحد فقط من قدرتها الأمنية بل من مرافقها الاجتماعية والإدارية المتاحة. ووفقاً لمبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة، طلبت مالطة مراراً المساعدة من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى ومن مفوضية شؤون اللاجئين. وترحب مالطة بالميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء الذي اعتُمد مؤخراً والذي سيساعد على وضع نهج شامل تجاه هذه المسألة. وينص الميثاق على إعادة توزيع المستفيدين من الحماية الدولية داخل الاتحاد الأوروبي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتطلع مالطة إلى العمل بصورة وثيقة مع بلدان المنشأ والعبور.

٨ - **السيد شابار** (المغرب): قال إن النزاع السياسي، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي جعل من الصعب بشكل متزايد إيصال المعونة الإنسانية. ومع هذا، فإنه ليس من المقبول أخلاقياً إعاقة مهمة مفوضية شؤون اللاجئين بسبب أي اعتبارات سياسية أو أيديولوجية أو غيرها. وقد تحسَّن بناء القدرات بدرجة كبيرة؛ ولكن الوجود المباشر للمفوضية في الميدان لا يزال حرجاً ولا يمكن تجاهله. غير أن أنشطة المفوضية، وهي أنشطة إنسانية واجتماعية بطبيعتها، ترى دول معينة أن لها مدلولات سياسية. ولهذا يواصل المغرب مطالبته بإبعاد السكان المدنيين عن الصراعات المسلحة، وهو أمر ضروري إذا أرادت المفوضية المحافظة على مبادئها التوجيهية الأساسية.

٩ - ومن المؤسف أن المفوضية كثيراً ما تُمنع من تقدير حجم السكان اللاجئين، وهو أمر ضروري لعملها. وتتحمل البلدان المضيفة مسؤولية خاصة عن السماح بهذا العمل. وأي تقصير في هذا الصدد ينبغي إدانته من جانب الوكالات الإنسانية. وينبغي ألا تعرقل الإعادة الطوعية للاجئين، سواء في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو العراق أو في أي مكان آخر. وبدعم من المجتمع الدولي، ينبغي لمفوضية شؤون اللاجئين اتخاذ إجراء لتقدير احتياجات السكان الذين تتولى المسؤولية عنهم. وسوف يتمسك المغرب بذلك لضمان قيام المفوضية بعملها دون عراقيل.

١٠ - **السيد كبامبوي** (زامبيا): قال إن وفده يشعر بالقلق لأن أعداد اللاجئين والمشردين داخلياً على نطاق العالم آخذ في الازدياد للعام الثاني على التوالي. وأضاف أن التقدم المحرز لإيجاد حلول مستدامة في أفريقيا والانخفاض المستمر في أعداد اللاجئين هناك منذ عام ٢٠٠١ كان موضع ترحيب. غير أنه

في عام ٢٠٠٧، أصبح المشردون داخلياً في أفريقيا والبالغ عددهم ١٢,٧ مليون شخص يمثلون نصف المجموع في العالم. وأعرب عن أمله في أن تؤدي المبادرات الأفريقية، بما في ذلك مشروع الاتفاقية بشأن حماية المشردين داخلياً والأعمال التحضيرية للقمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً في أفريقيا، والمقرر عقدها في أوغندا في أوائل عام ٢٠٠٩، إلى وضع مشكلة المشردين داخلياً على قدم المساواة مع اللاجئين من حيث توفير الحماية لهم. وسوف تكون الاتفاقية أول معاهدة إقليمية بشأن المشردين داخلياً.

١١ - وقد استضافت زامبيا لاجئين لأكثر من أربعة عقود، ويوجد هناك الآن نحو ٠٠٠ ٨٧ لاجئ، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع أعداد صغيرة من أنغولا وبوروندي ورواندا والصومال. وبسبب الاستقرار النسبي للمنطقة، ركزت زامبيا جهودها على الإعادة الطوعية. ومن المتوقع استكمال الإعادة الطوعية للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠.

١٢ - وفي حين أن جهود إعادة التوطين بالنسبة لأنغولا قد استُكملت رسمياً في عام ٢٠٠٧، إلا أن ٠٠٠ ٢٧ من اللاجئين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٧٥ الذين أُعيد توطينهم قد عادوا إلى زامبيا منذ ذلك الوقت، مما يثير القلق إزاء فعالية واستدامة جهود إعادة الإدماج في بلد المنشأ. وهناك حل آخر يتمثل في الإدماج المحلي. وقد شاركت زامبيا في مبادرة لتطوير البنية التحتية والزراعة في مختلف أنحاء البلد لمساعدة اللاجئين على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

١٣ - وأضاف أن التحديات العالمية المتزايدة تجهد قدرات المنظمات الإنسانية على الاستجابة. وقال إن عجز برنامج الأغذية العالمي عن مواصلة برامجه الخاصة بالتغذية للاجئين المعرضين، بمن فيهم المعاقون والمسنون والمصابون بأمراض مزمنة، ومعظمهم من أنغولا، يعد مصدر قلق بالغ ويمكن أن يؤدي إلى أزمة غذائية تلوح في الأفق إذا لم يتسن تعبئة الأموال الضرورية. ويجب على مفوضية شؤون اللاجئين ألا تسمح بتدهور الحالة. ومن الضروري إيجاد طرق مبتكرة لتعبئة الموارد، كما أن مبادرة تقييم الاحتياجات على المستوى العالمي، والتي تركز على ثمانية بلدان تجريبية من بينها زامبيا وتقوم على الاحتياجات الفعلية للاجئين وليس على الموارد المتاحة، تستحق الترحيب. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة مساعداته للإغاثة الإنسانية وكذلك للاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل.

١٤ - **السيد كروليفيتش** (صربيا): قال إن مفوضية شؤون اللاجئين أدرجت صربيا مؤخراً ضمن قائمة البلدان الخمسة التي توجد لديها حالة ممتدة للاجئين. فهناك ٠٠٠ ٩٨ لاجئ مسجلون في صربيا، ولكن العدد الحقيقي يقترب من ٠٠٠ ٣٠٠. وإذا أُضيف عدد المشردين داخلياً، فسوف يرتفع الرقم إلى نصف مليون، أو أكثر من ٥ في المائة من مجموع سكان هذا البلد. وقد تم إغلاق الكثير من مراكز اللاجئين، ولكن نحو ٠٠٠ ٨ شخص ما زالوا يعيشون فيها، وظل بعضهم هناك لأكثر من ١٥ عاماً. ويعيش أكثر من ٠٠٠ ٤٠ من المشردين داخلياً من مجتمع الروما في مستوطنات مؤقتة وفي ظروف بالغة الصعوبة.

١٥ - وقد فعلت صربيا الكثير لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخلياً. وقال إن الحلّين الرئيسيين هما إعادة التوطين والإدماج الداخلي. والحل الأول بطبيعة الحال هو الحل الأمثل. وطبقاً لإعلان سراييفو، ينبغي تمكين العائدين من التمتع بحقوق الإقامة/الإيجار أو الملكية، أو العمل، أو العيش في بلد المنشأ. وقد أوفت معظم الدول الموقّعة، ولكن ليس جميعها، بالتزاماتها في هذا الصدد.

١٦ - وفيما يتعلق بعودة المشردين داخلياً من كوسوفو وميتوهيا، أُحرز قدر ضئيل من التقدم منذ وجود الأمم المتحدة. وقال إن الوجود الدولي ملتزم بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بصورة كاملة، لا سيما فيما يتعلق بعودتهم المأمونة والمستدامة إلى وطنهم. ولكن هذا لم يتحقق بعد. وبالإضافة إلى ذلك، تعد المساعدة الدولية أيضاً لا غنى عنها للإدماج المحلي للاجئين في صربيا. وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها بلده، فقد قدم المساعدة لتلك الجماعات من سكانه الأكثر تعرّضاً وسوف يواصل القيام بذلك مع المفوضية في هذا الصدد.

١٧ - **السيد عمادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده استضاف قرابة ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني على مدى العقود الثلاثة الماضية، ومنحهم تصاريح الإقامة ووفر لهم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وغيرها على غرار ما يقدمه للمواطنين الإيرانيين. وقال إن تلبية احتياجات السكان اللاجئين جعل الحالة الاجتماعية والاقتصادية المعقدة بالفعل في بلده أكثر صعوبة. وقد تم أيضاً استقبال لاجئين عراقيين في جمهورية إيران الإسلامية.

١٨ - واعتباراً من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٦، تمت الإعادة الطوعية للاجئين الأفغان بالتعاون مع حكومة أفغانستان ومفوضية شؤون اللاجئين. وتضمَّن الدعم المقدم إلى اللاجئين الأفغان أيضاً توفير آلاف المنح الدراسية للطلبة الجامعيين الأفغان، وتقديم الدعم لمشاريع الإعمار والبنية التحتية، وزيادة الاستثمارات في أفغانستان والعراق. وتلزم مساعدات من المجتمع الدولي. وقال إنه ليس من المعقول أن يستقبل بلد واحد قرابة ١٠ في المائة من مجموع اللاجئين في العالم بينما لا تشعر بلدان أخرى بأي مسؤولية عن تحمُّل هذا العبء.

١٩ - **السيدة ماه** (تايلند): قالت إن بلدها لديه أكبر برنامج تابع للمفوضية لإعادة التوطين في آسيا. فهناك ١٣٠ ٠٠٠ مشرد وكذلك ثلاثة ملايين من المهاجرين غير الشرعيين. وفي حين تعد إعادة التوطين أحد الحلول الدائمة، فإنه ينبغي أن تركز الجهود أيضاً على تدابير وقائية وإيجاد حلول للأسباب الجذرية التي تؤدي إلى ظهور مشكلة اللاجئين والمشردين. وينبغي أن يكون هناك دعم للجهود المبذولة من أجل تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفضي إلى عودتهم، مثل المشاريع الإنمائية ومشاريع توليد الدخل.

٢٠ - وقد عملت تايلند بصورة جدية لتهيئة بيئة إيجابية للمشردين في مناطق الإيواء المؤقتة عن طريق استكمال الأنشطة التعليمية، والتدريب المهني، والنشاط الرياضي، والبرامج الترفيهية واللغوية، وعقد مناقشات مع شركاء من القطاع الخاص عن فرص توليد الدخل. وأضافت أن العبء الأكبر للمشردين لا يزال يقع على عاتق البلدان النامية بل وأقل البلدان نمواً. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لمساعدة البلدان النامية في التغلب على مثل هذه التحديات، خاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة الحالية.

٢١ - **السيد تارار** (باكستان): قال إن الزيادة المزعجة في عدد المشردين داخلياً واللاجئين تتطلب استجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن تقوم هذه الاستجابة على أساس مبادئ الشفافية والحياد وتراعي الآثار التي تتعرض لها البلدان المضيفة من جراء الوجود المطول للاجئين. وينبغي لمفوضية شؤون اللاجئين تزويد البلدان المضيفة بالمزيد من المساعدة على مواجهة مشاكل اللاجئين، وينبغي بالمثل توجيه المزيد من الاهتمام إلى إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية والبنى التحتية المتضررة. وقال إن أزمة الأغذية زادت من الصعوبة التي تواجهها البلدان المضيفة لتلبية احتياجات اللاجئين؛ وتلزم مبادرات دولية جديدة للقضاء على سوء

التغذية والأمراض فيما بين اللاجئين، وخاصة النساء والأطفال.

٢٢ - ولا تزال باكستان تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٧، وبالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، قامت حكومته بأول حملة على الإطلاق لتسجيل هؤلاء اللاجئين؛ وتم تسجيل أكثر من مليونيّ لاجئ أفغاني. وبينما أعرب عن تأييده لمبدأ الإعادة الطوعية للاجئين، أكد على أهمية تهيئة الظروف الضرورية لتشجيع اللاجئين على العودة. ويمكن على سبيل المثال عرض صفقات عملية فردية وأُسرية للعودة. كما أن إعادة الإدماج المستدام للاجئين الأفغان في مجتمعاتهم من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في الاستقرار الإقليمي.

٢٣ - وإلى أن يحين ذلك الوقت الذي يعود فيه جميع اللاجئين الأفغان إلى بلدهم، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لهم. غير أن هذا الدعم قد انخفض بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٢ ويجب الآن زيادته. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية عن توفير الحماية الضرورية للاجئين دون إثارة مشاكل وقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة. ولا يزال وفده ملتزماً بتلبية احتياجات اللاجئين وتأمين إعادة توطينهم في بلدانهم بكرامة واحترام.

٢٤ - **السيد إيدي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن العدد المتزايد للاجئين والمشردين بسبب حالات النزاع وكذلك بسبب الفقر والتدهور البيئي وتغير المناخ يشكل تحديات أكبر من أي وقت مضى. ويجب عمل المزيد لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك عن طريق تعزيز الجهود الخاصة بتسوية النزاعات وبناء السلام، وضمان وصول مفوضية شؤون اللاجئين بصورة مأمونة ودون عوائق إلى اللاجئين والمشردين.

٢٥ - وعلى المستوى الوطني، وضعت حكومته، بمساعدة المفوضية ومجتمع المانحين، استراتيجية مستدامة شاملة لمواجهة مشكلة اللاجئين تقوم على الإعادة الطوعية وكذلك على التجنيس والإدماج المحلي. وفي حين كان المجتمع الدولي مؤيداً لهذا النهج، لا يزال هناك نقص يقدَّر بنحو ١١ مليون دولار في المبالغ التي تم التعهد بها والتي تبلغ ٣٤ مليون دولار في إطار النداء التكميلي الذي قدمته مفوضية شؤون اللاجئين في هذا الصدد. وأعرب عن أمله في أن تقوم الجهات المانحة بتمويل هذا النقص وكذلك في العملية المعقدة الخاصة بإزالة مستوطنات اللاجئين وإدماج ساكنيها في مجتمعاتهم المحلية.

٢٦ - وأضاف أن حكومته تؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين لتلبية احتياجات اللاجئين البوروندين منذ عام ١٩٧٢ وترحب بتوقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، الذي أوجد بيئة تمكينية للعودة الطوعية لهؤلاء اللاجئين. وبناء على ذلك، سوف يقوم بلده بإغلاق أحد المخيمين الباقيين اللذين يأويان هؤلاء اللاجئين في منطقته الشمالية الغربية، ويقوم أيضا بمهمة ضخمة تتمثل في منح الجنسية لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي، أو ٨٠ في المائة من المجموع. أما النسبة المتبقية وهي ٢٠ في المائة فقد فضلت العودة إلى بوروندي؛ وقد عاد نصفهم بالفعل. غير أنه يجب إتاحة المزيد من أراضي الدولة للاجئين العائدين في بوروندي لتشجيع إعادة إدماجهم وجعل عملية إعادة توطينهم عملية مستدامة.

٢٧ - **السيد فروملت** (ليختنشتاين): قال إن الأزمة المالية العالمية وأزمتي الطاقة والأغذية التي سوف تؤثر على البلدان النامية بشكل خاص، إلى جانب آثار تغير المناخ والتدهور البيئي، سوف تكون لها عواقب خطيرة على اللاجئين والمشردين الذين يعيشون بالفعل في ظروف مروعة. وينبغي إعطاء أولوية قصوى لتلبية احتياجات اللاجئين والمشردين، خاصة من أجل إيجاد حلول طويلة الأجل. وبينما لا تزال

الإعادة الطوعية تعد الحل المثالي، فإنه في الحالات التي يتعذر فيها ذلك يجب استطلاع خيارات أخرى من بينها النهج الإقليمية على سبيل المثال. وأضاف أن حكومته تعمل مع مفوضية شؤون اللاجئين لإيجاد حلول دائمة لإعادة توطين ملتمسي اللجوء. وقد أيدت دائماً أنشطة المفوضية من الناحية المالية وعن طريق إعارة الموظفين على حد سواء وسوف تواصل القيام بذلك.

٢٨ - وأثنى على المفوضية لالتزامها بتنفيذ جدول الأعمال الخاص بالحماية وإجراء حوار سنوي عن تحديات الحماية في جنيف، وقال إنه يتطلع إلى اعتماد اللجنة التنفيذية للمفوضية للاستنتاج العام بشأن الحماية الدولية. وأكد في هذا الصدد على أهمية مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد نوقشت إمكانية تطبيق هذا المبدأ في إطار القانون الدولي في حلقة العمل المشتركة بين خبراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، والتي عُقدت في ليختنشتاين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد أكد المشاركون على أن مبدأ عدم الإعادة القسرية مُعترف به بصورة ضمنية أو علنية في عدد من الصكوك وعلى نوع المبدأ المتفق عليه في القانون الدولي العرفي، خاصة فيما يتعلق بالدول التي ليست أطرافاً في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، والذي يعتبر مبدأً مطلقاً.

٢٩ - وتؤيد ليختنشتاين جهود مفوضية شؤون اللاجئين لإعادة تنظيم مكتبها في جنيف بينما تعزز عملياتها الميدانية وتضفي طابع اللامركزية والإقليمية على عملياتها، خاصة على ضوء مواردها المتواضعة. وقال إن اعتماد المفوضية على التبرعات بصورة أساسية يجعل من الصعب عليها القيام بالتخطيط. ولهذا فإن توسيع الشراكات وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف سوف يكون ضرورياً. ولدى المفوضية وكالة تُدار بصورة جيدة، وأعرب عن ترحيبه بالتدابير المتخذة لضمان استمرار كفاءتها وفعاليتها في المستقبل.

٣٠ - **السيد مويتا** (كينيا): أعرب عن انزعاجه للزيادة في عدد اللاجئين والمشردين في أفريقيا وقال إن الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يجب أن تقوم بإجراء حاسم لمواجهة الأسباب الجذرية للتراعات التي تؤدي إلى تشريد السكان. وبالمثل يجب إدراج بناء السلام وحل التراعات ضمن الاستراتيجيات الإنسانية، وينبغي للجهات المانحة زيادة معونتها في مرحلة ما بعد انتهاء التراعات ومعونتها الإنمائية في أفريقيا. وفي هذا السياق، رحب بمبادرات الدول الأفريقية في منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى وكينيا، والتي ينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي. وتعهد بدعم حكومته للسعي من أجل تحقيق السلام في الصومال وتنفيذ اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان، واستعدادها للمشاركة في أنشطة حفظ السلام.

٣١ - وأضاف أن حكومته بوصفها موقّعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا، منحت حق الدخول لملتمسي اللجوء وقدمت المساعدة للاجئين. وهي تدعم جهود الاتحاد الأفريقي لعقد اتفاقية من أجل حماية ومساعدة المشردين داخلياً. وعملاً بقانون اللاجئين لعام ٢٠٠٦، الذي أنشأ لجنة شؤون اللاجئين، قامت حكومته بدور أكثر إيجابية في إدارة شؤون اللاجئين، ولا سيما فيما يتعلق بالتسجيل وتحديد مركزهم، وتعاونت بصورة وثيقة مع مفوضية شؤون اللاجئين في هذا الصدد.

٣٢ - وقال إن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ من البلدان المجاورة يقيمون حالياً في كينيا. وتشكل الحالة في الصومال، على وجه التحديد، خطراً جسيماً للسلام والأمن في بلده

بسبب تهريب الأسلحة وخطر الإرهاب. وأضاف أن العنف الذي أعقب الانتخابات الكينية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والذي قُتل فيه أكثر من ٠٠٠ ١ شخص، تسبب في تشريد أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص. وقد سهل الاتفاق الأخير لتقاسم السلطة العودة الطوعية لمعظم هؤلاء الأشخاص. وشكر المنظمة على دعمها أثناء فترة ما بعد الانتخابات وأعرب عن امتنانه للدعم الأدبي والمادي الذي قدمه العديد من الدول الأعضاء.

٣٣ - وأضاف أن الإعادة الطوعية والإدماج المحلي وإعادة التوطين في بلد ثالث هي من الحلول المرغوبة والدائمة أكثر من غيرها بالنسبة للاجئين. ولذلك رحب بتدعيم السلام والأمن في عام ٢٠٠٧ في بلدان من قبيل أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، مما يسَّر عودة أكثر من ٠٠ ٣٠٠ لاجئ، وكذلك تجنيس أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ بوروندي من جانب جمهورية تترانيا المتحدة. وقال إن حكومته تشارك بهمة في جهود السلام في منطقتيّ البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي على وجه الخصوص، والتي سمحت بعودة عشرات الآلاف من المشردين. وسوف تواصل دعم جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية حيثما تكون ضرورية ولن تتخلى عن مسؤوليتها تجاه حماية اللاجئين.

٣٤ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): قالت إن الجزائر استضافت لاجئين من الصحراء الغربية لثلاثة عقود. وترحب حكومتها بجهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وجهود موظفيه لحماية اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات في تندوف بينما ينتظرون التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية. وبفضل جهود مفوضية شؤون اللاجئين، وقَّع برنامج الأغذية العالمي وحكومة الجزائر خطاب تفاهم جعل من الممكن التخفيف من ظروف المعيشة القاسية للاجئين الصحراويين.

٣٥ - وأضافت أن وفدها يأمل في تمديد الاتفاق المبرم لمدة ١٨ شهراً بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة الجزائرية لضمان استمرار تقديم المعونة الغذائية للاجئين، ومن بينهم أطفال دون سن الخامسة، ونساء حوامل ومرضعات وأطفال في سن الدراسة. وقد قامت المرأة الصحراوية بدور رئيسي في تنظيم توزيع المعونة الغذائية في المخيمات. ويرحب وفدها أيضا بجهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين في تندوف على تجديد روابطهم مع أُسرهم الذين يعيشون في الصحراء الغربية.

٣٦ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن حكومته تبذل أقصى ما في وسعها، وفي حدود مواردها المتواضعة، لاستضافة اللاجئين الذين يعيشون في بنغلاديش. وأضاف أن الدعم الذي تقدمه مفوضية شؤون اللاجئين أثبت أنه مفيد بدرجة كبيرة في هذا الصدد. فقد ساعدت أنشطة المفوضية وبرامجها في بنغلاديش بدرجة كبيرة على تحسين أوضاع اللاجئين، وخاصة فيما يتعلق بالتفويض الخاص بتحديد حالات انعدام الجنسية ومنعها وتخفيضها والعمل بمبدأ توحيد الأداء.

٣٧ - وأعرب عن أمله في أن يسهم الحوار الثاني بشأن تحديات الحماية في حل مشكلة اللاجئين المطولة في بنغلاديش. وقد اتفق بلده ومفوضية شؤون اللاجئين على إعادة تنشيط الآلية الثلاثية مع ميانمار لاستكمال الإعادة الطوعية للاجئي روهينغيا البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٧ لاجئ من بنغلاديش إلى ميانمار. وأضاف أن إصدار مفوضية شؤون اللاجئين لبطاقات هوية جديدة للاجئين، والتي تعترف بها حكومته كوثائق صالحة لإثبات الهوية، يوفر فوائد ملحوظة في مجال الحماية خاصة فيما يتعلق باللاجئات.

٣٨ - ومن الأمور التي تبعث على التشجيع ملاحظة أن المفوضية تسعى إلى تركيز عملياتها وتخصيص المزيد من

الموارد للميدان. وسوف يستفيد اللاجئون في جميع أنحاء العالم مما يجري حالياً من إضفاء الطابع اللامركزي والإقليمي على عمل المفوضية، وكذلك قيامها بإصلاحات تتعلق بالموارد البشرية وإصلاحات هيكلية وإصلاحات في مجال الإدارة. وينبغي للمفوضية القيام بدور أكبر في استكمال العمليات الجارية التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وأضاف أن حكومته تشاطر القلق الذي أعرب عنه المفوض السامي فيما يتعلق بقيود الميزانية التي تواجه المفوضية. وينبغي للمفوضية أن تكون على استعداد لمواجهة النطاق المتزايد والمعقد للإخلاء القسري، مع توجيه اهتمام خاص إلى الآثار السلبية لتغير المناخ.

٣٩ - **السيدة نجف** (أفغانستان): قالت إن ثلاثة عقود من النزاع المدمر في بلدها أرغمت ملايين الأفراد على العيش في المنفى. وتشعر حكومتها بالامتنان للبلدان التي استضافت اللاجئين الأفغان، وخاصة باكستان وجمهورية إيران الإسلامية المجاورتان. وأضافت أن هدف أفغانستان الرئيسي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ هو تحسين الظروف من أجل الإعادة الطوعية للاجئين وإعادة إدماجهم، وفقاً لأهداف الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لحكومتها والاتفاقات الثلاثية بشأن الإعادة الطوعية الموقّعة مع مفوضية شؤون اللاجئين وحكوميتّ جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. ولهذا يطالب وفدها بمساعدة دولية مستمرة لتهيئة بيئة ملائمة لعودة اللاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم.

٤٠ - وترحب أفغانستان بالتعليق المؤقت لعملية الإعادة الطوعية التي تقوم بها المفوضية من باكستان إلى أفغانستان أثناء العطلة الشتوية السنوية، نظراً للصعوبات التي يمكن أن تسببها لإعادة إدماج اللاجئين الأفغان. وتشعر حكومتها بالقلق إزاء انعدام الأمن في المناطق القبلية من باكستان التي تُدار بصورة فيدرالية وتدفق اللاجئين من هذه المناطق على أفغانستان، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأزمة الإنسانية في بلدها. ويواجه كثير من اللاجئين صعوبات في إعادة الإدماج، بما في ذلك الافتقار إلى الأراضي والمأوى والمياه والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

٤١ - وقالت إن وزارة اللاجئين وإعادة التوطين في أفغانستان تقوم برصد الحالة للتأكد من أن العودة طوعية، وتتم بصورة كريمة وتدريجية. وتركز الوزارة على توفير الضروريات المادية والقانونية الرئيسية المرتبطة بعملية إعادة الإدماج. وتقوم الوزارة، بالمشاركة مع مفوضية شؤون اللاجئين، بإعداد برامج لإعادة الإدماج، لا سيما في قطاعات المأوى والمياه وتوليد الدخل.

٤٢ - وأضافت أن انعدام الأمن هو العقبة الرئيسية أمام عودة اللاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم بصورة فعالة ومستدامة. فتدهور حالة الأمن في جنوب أفغانستان بسبب الأنشطة الإرهابية لطالبان والقاعدة أوجدت ظروفاً صعبة بالنسبة للعائدين وضيقت مجال المساعدة الإنسانية. وقد أدت الزيادة العالمية في أسعار الأغذية، وحالة الجفاف الحالية، واقتراب الشتاء إلى زيادة الاعتماد على المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من النداء المشترك الذي وجهته أفغانستان والأمم المتحدة من أجل تعبئة موارد إضافية لمواجهة الأزمة التي تلوح في الأفق، لم تتم سوى تلبية ٣٢ في المائة فقط من الاحتياجات المحددة.

٤٣ - ومن المقدَّر أن نحو ٤٠ ٠٠٠ لاجئ أفغاني سوف يعودون إلى وطنهم في العامين القادمين. وسوف تشارك وزارة الخارجية الأفغانية ومفوضية شؤون اللاجئين في استضافة مؤتمر دولي معني بالعودة وإعادة الإدماج في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في كابول. وسوف يتناول المؤتمر أفضل الطرق لضمان العودة المستدامة للاجئين والمشردين داخلياً، والسعي للتوفيق بين أهداف إعادة التوطين بالسرعة التي اقترحتها البلدان المجاورة وبين البيئة التشغيلية في

أفغانستان التي تنطوي على تحديات متزايدة. وسوف يكون هذا المؤتمر أيضاً بمثابة منتدى لتعبئة موارد إضافية من أجل نهج شامل ومتكامل ومن أجل تمويل متعدد السنوات يقدم في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. ودعت الدول الأعضاء للمشاركة في هذا المؤتمر.

٤٤ - وقالت إنها تود أن تعرب عن امتنان حكومتها للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة على دعمهم في التصدي لمحنة اللاجئين الأفغان والمشردين داخلياً. ولا توجد علامة على الثقة في مستقبل بلدها أكثر من عودة مواطنيها للمشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولن يتردد اللاجئون الأفغان في العودة إلى وطنهم إذا نجحت أفغانستان في ضمان السلم والأمن والرخاء والعدالة. ولا تزال حكومتها ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها أثناء مؤتمر المانحين الأخير في باريس لتهيئة الظروف من أجل العودة الطوعية والمستدامة للأفغان إلى وطنهم.

٤٥ - **السيد فيني** (سويسرا): قال إن المسؤولة الأولى عن حماية اللاجئين تقع على الدول. ولا تزال سويسرا تطالب بتصديق أكبر عدد ممكن من الدول على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وترحب حكومته بجهود مفوضية شؤون اللاجئين لإيجاد طرق ووسائل لتعزيز قدرة البلدان التي تواجه تدفقات كبيرة من اللاجئين على استقبالهم وحمايتهم. وقد وضعت سويسرا مفهوماً إقليمياً للحماية غرضه الأساسي المساهمة في توفير الحماية السريعة والفعالة للاجئين في مناطق منشئهم.

٤٦ - وأضاف أن وفده يثني على مفوضية شؤون اللاجئين للعمل الذي أنجزته خلال عام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالمفاوضات من أجل اعتماد الاستنتاج العام بشأن الحماية الدولية. وتعلق سويسرا أهمية كبيرة على استنتاجات اللجنة التنفيذية، ومهمتها الرئيسية هي سد ثغرات معينة في مجال الحماية، وتود أن ترى مشاورات تجرى في المستقبل في هذا الصدد.

٤٧ - وأضاف أن المشردين داخلياً لديهم احتياجات خاصة ومتزايدة تتعلق بالحماية. وقد أعطت رئاسة المجموعة المعنية بالحماية للمفوضية دوراً قيادياً في تنفيذ النهج التعاوني للمجموعة. وفيما يتعلق بالحماية والمساعدة نيابة عن السكان المدنيين في حالة النزاع المسلح غير الدولي، يشير وفده إلى الولاية المحددة الممنوحة للجنة الدولية للصليب الأحمر، ويطالب المفوضية واللجنة الدولية في هذا الصدد بمواصلة حوار واضح وبنَّاء في جنيف وكذلك في بلدان العمليات.

٤٨ - وأشاد بجهود المفوضية لمواجهة التحديات في الميدان أثناء تنفيذ نهج المجموعة المعنية بالحماية. ونظراً للعمل المتزايد الذي تقوم به المفوضية لحماية المشردين داخلياً، ينبغي التركيز بشكل خاص على تدابير التدريب لتحسين القدرات التشغيلية والإدارية للمفوضية.

٤٩ - ومنذ عام ٢٠٠٧، زاد عدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم، لا سيما في المناطق الحضرية. وتلزم استجابات جديدة وملائمة من حيث تحديد الهوية، والتسجيل، وطرائق المساعدة، والحماية. وتود سويسرا أن تؤكد لمفوضية شؤون اللاجئين دعمها في مواجهة هذه التحديات وتنتظر باهتمام بياناً عاماً للسياسات يتعلق باللاجئين في الحضر. ويتمثل أحد التحديات الجديدة التي ستؤثر حتماً على المجتمع الدولي في الأثر المحتمل لتغير المناخ على تحركات السكان. وسويسرا مصممة على إدراج هذه المسألة ضمن أولوياتها السياسية، خاصة تلك المتعلقة بأنشطتها الإنسانية والإنمائية.

٥٠ - **السيد بوف** (المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن التشرد غالباً ما يحدث نتيجة انتهاكات

القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الهجمات المتعمدة على المدنيين. ويتسبب هذا التشرد في معاناة ومصاعب كثيرة للأُسر التي تحاصرها الأعمال العدوانية. ويحتاج المشردون داخلياً إلى مساعدة عاجلة لأنهم لا يستطيعون الاعتماد على آليات الدعم المعتادة.غير أنه يلزم تقديم المساعدة أيضاً لأولئك الذين لم يتمكنوا من الهروب أثناء النزاعات وظلوا في ديارهم. ويتطلب التشرد حلولاً متنوعة ومبتكرة لأنه يتخذ أشكالاً كثيرة ويمكن أن يشمل أفراداً أو مجتمعات بكاملها.

٥١ - ولدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر تفويض قانوني من المجتمع الدولي لحماية المشردين داخلياً وتزويدهم بالمساعدة عندما يصبحون من ضحايا النزاعات المسلحة. غير أن اللجنة الدولية ترحب أيضاً بزيادة عدد وتنوع الهيئات الإنسانية الفاعلة التي تحمي المشردين داخلياً وتساعدهم. وهناك تحديان رئيسيان يواجهان هذه الهيئات: الأول، ضرورة فهم البيئات المتنوعة والمعقدة بشكل متزايد؛ والثاني، ضرورة القيام باستجابة تلبي احتياجات السكان المتضررين بشكل فعال.

٥٢ - وهناك تقليد طويل للتعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظومة الأمم المتحدة، وخاصة مفوضية شؤون اللاجئين. وفضلاً عن هذا، تعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر مسؤولة عن مراقبة وتنسيق عمليات الإغاثة الدولية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي قدمت معاً المساعدات للمشردين والعائدين في عام ٢٠٠٧ والبالغ عددهم ٤,١ مليون شخص. وبالإضافة إلى وضع سياسة عامة بشأن المشردين داخلياً لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أعدت اللجنة الدائمة استراتيجيات تهدف إلى تنسيق استجابتها مع استجابات الهيئات الفاعلة الأخرى لحالات التشرد الداخلي.

٥٣ - **السيد دالوغليو** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الأفكار التقليدية عن ''الهجرة الطوعية'' و ''القسرية'' يجب أن يُنظر إليها في سياق الحراك الناتج عن طائفة واسعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والبيئية المتداخلة. فالتحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي هو كيفية إدارة الهجرة بنجاح وبطريقة إنسانية مع ضمان الحماية الدولية للاجئين.

٥٤ - وقد واصلت اللجنة الدولية للهجرة تطوير تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨. فعلى سبيل المثال، في خليج عدن، أقامت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة معاً فرقة العمل المعنية بالهجرة المختلطة بمشاركة فعالة من جانب منظومة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية رئيسية. واعتماداً على الدروس المستفادة من الاجتماع الإقليمي الأول، تقوم المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية بالتخطيط لعقد حلقة العمل الإقليمية التالية المعنية بالهجرة، والمقرر عقدها في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وسوف تزيد من تعاونهما في هذا المجال.

٥٥ - كذلك طورت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية من تعاونهما على المستويين المركزي والميداني بتقديم المساعدة للمشردين داخلياً، ووضعتا نهجاً مشتركاً فعالاً تقوم المنظمة الدولية للهجرة بمقتضاه بدور المجموعة القيادية العالمية لتنسيق المخيمات وإدارة حالات المشردين داخلياً الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وتتولى المفوضية الدور القيادي في حالات التشرد الناتج عن النزاعات. وعلى ضوء البحث الذي أجرته المنظمة عن العلاقة بين تغير المناخ وتدهور البيئة والتحركات السكانية، عرضت المنظمة استضافة عدد من حلقات العمل بين الوكالات الإنسانية المعنية لبحث المصطلحات والرموز والثغرات التشغيلية. وأخيراً، من المهم ألا يغيب عن الأنظار تلك السنوات الستين التي عملت فيها المنظمة والمفوضية معاً بصورة مثمرة وناجحة لإعادة التوطين في بلد ثالث والإعادة

الطوعية. ولا تزال المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بالتأكد من أن لديها القدرة على مساعدة اللاجئين واستكشاف طرق جديدة في الوقت نفسه لتلبية الطلبات المتغيرة.

٥٦ - **السيد شولتز** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إنه في أعقاب المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تعهد الاتحاد الدولي بوضع سياسات عالمية للهجرة من أجل جمعياته الوطنية من شأنها أن تحسن من تقديم المساعدة والحماية للمهاجرين، بمن فيهم ملتمسو اللجوء واللاجئون. وتقدم الجمعيات الوطنية مساهمة حيوية في مفوضية شؤون اللاجئين من خلال تقييمها لاحتياجات المهاجرين على المستوى المحلي. وقد أفادت الشبكة العالمية للمتطوعين والجمعيات الوطنية بأن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت ليس فقط على المهاجرين في البلدان المضيفة وإنما على أفراد أُسر هؤلاء المهاجرين في بلدان المنشأ الذين يعتمدون على تحويلاتهم المالية. وأفادت هذه الشبكة أيضا بأن المهاجرات كن الأكثر تضرراً من الأزمة العالمية.

٥٧ - وتقوم الجمعية الوطنية أيضاً بدور إنساني هام لمساعدة جميع المهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم القانوني. وعلى الرغم من ذلك، وافق الاتحاد الدولي على الشواغل التي أعرب عنها المفوض السامي بشأن الصعوبات المتزايدة أمام ملتمسي اللجوء في الحصول على اللجوء، خاصة عندما يشكلون جزءاً من الحركات السكانية المختلطة. ويعد التكامل والشراكة من الأدوات الأساسية لتلبية احتياجات المهاجرين وحل مشاكلهم بسبب قضايا الحماية الشاملة. وعلى سبيل المثال، غالباً ما يتسبب كره الأجانب في تعريض الأجانب لخطر الممارسات الإدارية التمييزية، والاستغلال في سوق العمل، والاتجار بالبشر، وغير ذلك من المشاكل الأخرى. ولهذا يرحب الاتحاد الدولي بجهود الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٥ لتعزيز هياكل مجموعات العمل الإنساني بما في ذلك الحماية وإسناد مسؤوليات إليها.

٥٨ - **السيد ولد حضرمي** (موريتانيا): قال إن حكومته تعمل مع مفوضية شؤون اللاجئين لتلبية شروط الاتفاقات الدولية التي تعد طرفاً فيها ولإدراجها في تشريعها الوطني. وتهدف حكومته إلى تحسين المساعدة التي تقدمها للاجئين، وزيادة التعاون بين سلطات الحكومة والمفوضية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني. وقررت موريتانيا المساعدة في إعادة اللاجئين من السنغال ومالي، ولا تزال هذه العملية مستمرة بمساعدة المفوضية. وتحقيقاً لهذه الغاية، وقّعت اتفاقاً لعودة اللاجئين من السنغال واتخذت إجراءات تسمح لهم بالعودة بصورة كريمة.

٥٩ - **السيدة بليك** (فرنسا)، تحدثت ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل السودان في الجلسة السابقة، فقالت إن حكومتها تتوقع تغييراً جذرياً وفورياً في سياسات حكومة السودان المتعلقة بدارفور. فيجب على السودان أولاً أن يتعاون مع محكمة العدل الدولية وينفذ القرارات التي اتخذتها بشأن أحمد هارون وعلي قوشيب. ويجب أيضاً أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لحل الأزمة في دارفور، بما في ذلك تسهيل وقف الأعمال العدوانية، والسماح بوصول موظفي الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين، وتسهيل نشر قوات العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ومضاعفة جهودها لإيجاد تسوية سياسية وإقامة علاقات طبيعية مع تشاد. ولا تزال فرنسا تأمل في أن يشارك عبد الواحد النور في مفاوضات السلام، وتدعم دون شرط عمل جبريل يبيني باسولي لإيجاد حل سياسي للأزمة في دارفور.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.